

تتبعياً على خالد الخطابى حول مقالة السيد مشعان الجبوري عن «تحرير مدينة الموصل»

لا تكونوا كالإبل المعقورة

والتعبير عن الرأي سواء سلبياً أو إيجابياً وهل كان اهل الموصل بهذه السذاجة (مع معرفتي بمستواهم العلمي والثقافي والحضاري) ان يتجمعوا لينتفجوا على جنود المارينز كأنهم في ساحة سيرك أو قاعة سينما، وهل أي من أبناء الموصل ينقل خدمة من داره الى مكان هكذا اللاتعبير عن رأيه بغض النظر عن اتجاهه، وان الأدبي لم يطمح او يقل بأنه سوف يقود المقاومة بل يقول دائماً اذا لم يف بتعهداتهم فانا اول من يقاومهم وهذا فرق شاسع بين الرأيين.

6- اذا كان الذين احرقوا ما ظنوه سيارة مشعان فلماذا لم يحرقوا الدبابة الأمريكية ويمنعوها من دخول الموصل فلماذا نظهر شجاعتنا على ابناءنا وليس الاجنبي المحتل.

7- انها ليست قصة من نسج الخيال بل هي احداث عاشها الرجل بكل تفاصيلها وكان مستعداً للتضحية من اجلها بحياته فلماذا لا نقر للرجل جهده وللرجل تضحيته اما ما يخص الشعبية والتأييد الشعبي فإن الاخ خالد الخطابى قاس على نفسه وعلى ما يبدو ليس من مؤيدي مشعان وهذا من حقه ولكنه لم يخرج خارج الموصل ليعرف ان هناك كثيراً من الناس العراقيين الذين يريدون الخير لهذا البلد فانهم يشدون على يده ويؤازروه ويعينوه بالاتجاه الصحيح، فلماذا نبقي كالأبل المعقورة لا هي غادرت مراحلها ولا هي ذات فائدة لحمل ائثال صاحبها فاطلقوا عقال الأبل ودعوها عسى ان تورد المورد الخير ولا تلتفت الى الوراء، فالمماضي بالرغم من كل شيء فيه جراح ان فكأت سوف تدمى وتتشن نائمه ان هي استشيرت جاءت على الأخضر واليابس. ودعتها رماداً تذروه الرياح، فرحم الله امرأ عرف قدر نفسه فأدبها وأحسن تأديبها، وعرف حوده ولم يتجاوزها، فليكن لكل منا رأيه ولكن لا مساومة على مصلحة الوطن فالعراق معدن الرجال وموطن العقول التي ابدعت كل شيء فهل علينا بناء هذا الوطن والملمت جراحاته وبنائه على أسس صحيحة بعيداً عن الطائفية والعرقية والتعصب السياسي للحزب الواحد وعن مبدأ أنا على صح وكل الناس على خطأ.

عيسى مخلف سليمان

■ لا اريد ان ادخل سجلاً مع الاخ خالد الخطابى من الموصل في تعليقه المعنون (الشمس لا تحجب بغيرال والتاريخ كفييل بكشف الحقائق) والذي كان رداً على مقالة الاخ مشعان الجبوري في روايته عن تفاصيل تحرير مدينة الموصل... مدينة الموصل ام الربيعين ومدينة الرماح والحدباء ومعدن الرجال.

انا لا اخفي معرفتي التفصيلية بالاخ مشعان ومنذ ايام الشباب الاولى وكذلك متابعتي لادق اخباره ايام النفي والابحار في بحر الغربة الذي امتد لاكثر من 14 سنة ومما يؤخذ عليه الاخ خالد وقبيله انه حر فيما ابداه وكتبه انه ليس من حقه ان ينصب نفسه حكماً وقاضياً والتاريخ هو من ادق مراحل تاريخ العراق على مر العصور والذي اريد ان اقله انه:

1- ان التاريخ يكتب الذين لديهم القدرة والامكانية على خلق احداثه وانا بالرغم من الاختلاف العقائدي والسياسي مع الاخ مشعان فان من المسلم به انه احد الاشخاص المهمين الذين صنعوا ووضعوا تاريخ العراق في هذه المرحلة.

2- لماذا لا يكون لكل منا طموح مشروع وفق وجهة نظره وان يكون طموحه بناءً. فاذا كان مشعان يحلم بايصال الهاتف النقال والانترنت الى كل قرية فيكلم الحلم الاخ خالد وان يعمل على ايصال رغيف الخبز لا بعد شحان في العراق ومن مخلفات عصور البطالة وعدم توفر فرص العمل، واستحواد اقلية الرعا على مالذ وطاب وتمتع الاغلبية بالفاتح.

3- لماذا الاجدر بالاخ مشعان ان يؤجل شهادته على الاحداث الى الذكرى السنوية، لابل يجب على كل شاهد ان يثبت شهادته فوراً لامور نعرفها كلنا وابطسها كلما تقادم الزمن انثرت كثير من التكريات طي النسيان، فلتكن شهادة كل مناحية وفي حدود الحدوث، وقبل فوات الاوان.

4- في فقرة الحقيقة الثاقبة، لماذا نأخذ على ابناءنا ونبحث لهم عن مقتل واي موقع موجه لضابته، فالرجل روى ما عاش وراى وسمع وتصرف، فليس من المنطق ان يأتي أي كان ويحاول ان ينحرف بالاستيلاء بما ينسجم مع اهواءه ورغباته فالرجل قال هذا الذي حدث الذي تصرفته حياله.

5- لم يفهم الاخ خالد بان كل التجمهر هو مظهر من مظاهر التظاهر

القضية الكوردية في العراق

الامتداد التاريخي والمعطيات الاجتماعية والحضارية والسياسية للحل الفدرالي

الحكومة السوفياتية اواسط عام 1963. بانها تترقي إلى درجة الابادة الجماعية ومن شأنها التأثير على اوضاع السلم في المنطقة عموماً.

حكومة البعث الأخيرة في العراق

يمكننا القول أن فترة حكم البعث للعراق والذي دام أكثر من ثلاثة عقود من الزمن كان من أسوأ المراحل التي مر بها الشعب الكوردي في تاريخه الحديث وأكثرها شمولية وعنفاً، بسبب أساليب النظام الفاشية وسياساته الشوفينية تجاه الشعب الكوردي، بدءاً بسياسة التعريب والاستيلاء على الأرض وزرعها بالمستوطنات العربية مروراً بحملات التهجير والتسفير والإبادة الجماعية باستخدام أسلحة الدمار الشامل وإنهاءً بالهجرة المليونية الشهيرة للشعب الكوردي الذي حول الضمير إنساني في كل مكان وتمخض فيما بعد عن التدخل الإنساني في العراق لمصلحة الشعب الكوردي، من خلال قرار مجلس الأمن الدولي رقم 688 عام 1991 والحماية الدولية لهذا الشعب. وهكذا لم تجلب النظم السياسية التي تعاقبت على الحكم في العراق للشعب الكوردي غير الدمار والويلات مما جعل من نضاله المأساوي عادلاً لأنه تجذر في مبدأ حق تقرير المصير للشعوب. إن الامتداد التاريخي الذي لاحظناه فيما تقدم للقضية الكوردية والمعطيات الاجتماعية والحضارية والسياسية لواقع الدولة العراقية وتطورها الراهن وتعلق الأمر بمصير الملايين من البشر يحتم على سلطة العراق المقبلة القبول بإحل الفيدرالي للمسألة الكوردية، لأنه الشكل الأمثل لتأمين حق تقرير المصير للشعب الكوردي في الظروف الملموسة الحالية. فالكيان السياسي القومي الكوردستاني في إطار الوحدة العراقية يضمن للقومية الكوردية حقوقها ويمنحها الشعور بالرضا والالتحام بالمجتمع العراقي وبالقوميات الأخرى، وفي ظل النظام الفيدرالي سيشعر المواطن الكوردي بعدم التناقض بين انتمائه لكردستان وانتمائه للعراق.. ومثل هذه الوحدة يجب أن تكون مبنية على أسس الديمقراطية والطوعية والقناعة والرضا والمساواة القانونية بعيداً عن القسر والغبن القومي ولا يمكن بعد الآن تجاهل الشعب الكوردي وحقه في تقرير مصيره وتحقيق تطلعاته نحو حياة كريمة تليق بالإنسان، وبعد ان برهنت الاحداث والسياسات السابقة فشلها في تدمير هوية هذا الشعب القومية.

وقتل واصابة العشرات منهم كما اندلعت لهيب الثورة في بارزان السليمانية وانهارت على عصبية الامم وسلطات الانتداب البريطاني في حينه رسائل ومذكرات عديدة تطلب باقامة حكومة كوردية مستقلة عن الحكومة العراقية تحت الانتداب البريطاني إلا ان تلك الطلبات رفضت من قبل حكومة الانتداب. وظلت الحكومات العراقية مستمرة في قمع الحركة التحررية الكوردية، ولم تتوان تلك الحكومات المتعاقبة عن استعمال شتى وسائل العنف والتنكيل بالشعب الكوردي، لاجهاض أي محاولة من جانب شعب كوردستان العراق لنيل حقوقه المشروعة كاعلان الاحكام العرفية كما في ثورة الشيخ محمود، وتدمير القرى والمنازل ونصب المحاكم العسكرية في العديد من مناطق كوردستان اثر ثورة بارزان الاولى والثانية والحكم بالاعدام والسجن المؤبد مع مئات الكورد ومنهم الزعيم الخالد. مصطفى البارزاني.

ثورة 14 تموز وقيام النظام الجمهوري

قوبلت ثورة 14 تموز عام 1958 وقيام النظام الجمهوري في العراق بترحيب كبير من لدن الشعب العراقي عامة والكوردي خاصة، ووقف هذا الشعب إلى جانب الثورة مبكراً ضد الدسائس الاستعمارية الاتية من الخارج ومؤامرات الرجعية والقوى الشوفينية ضد الثورة في الداخل، وتأمّل الشعب الكوردي من النظام الجديد ان يف بوعوده للحقوق المشروعة لكورد في العراق لهذا الشعب بتجسيده لشراكة العرب والاكرد للوطن العراقي على ارض الواقع، إلا ان السلطات العراقية وبوحي من قوى رجعية وشوفينية اعماها التعصب القومي تراجعت بسرعة عن وعودها للشعب الكوردي وتجاهلها نص المادة 3 الثالثة من دستور 27 تموز عام 1958 والتي كانت تنص على شراكة العرب والاكرد في الوطن العراقي، وقادت الحكومة العراقية في حينه حملات عسكرية واسعة النطاق راحت ضحيتها عشرات الآلاف من الشعب الكوردي ودمرت مئات القرى وهجرت مئات الآلاف من الاهالي قراها، مما دفع الشعب إلى استئناف ثورته التي عرفت بثورة ايلول عام 1961 دفاعاً عن وجوده في مواجهة تلك الحملات العسكرية واستمر هذا الوضع على حاله بعد انقلاب 8 شباط الاسود وطيلة عقد الستينات من القرن العشرين. بمجابهة ثورة ايلول التحررية بالنار والحديد راحت ضحيتها عشرات الألوف من الاكرد ومعظمهم من المدنيين وارتكبت افضع الجرائم بحق الشعب الكوردي وصفتها

■ إن إقامة نظام فدرالي في أي بلد لابد من توفر أسباب تاريخية ومعطيات موضوعية وذاتية تدعو إلى الأخذ به. فالفدرالية كنظام سياسي وقانوني مركب يقوم على أساس تعايش أكثر من كيان سياسي داخل الدولة بدلاً من كيان سياسي واحد، وتقسيم الاختصاصات والسلطات بين تلك الكيانات وفق قواعد الدستور الفدرالي، كما إن النظام القانوني الذي يحدده الدستور الفدرالي هو الإطار الذي يستوعب تلك المعطيات الموضوعية لمجتمع سياسي معين، سواء كانت تلك المعطيات حضارية أو اجتماعية أو دينية... إذن الظروف الموضوعية والذاتية والامتداد التاريخي لشعب ما هو الذي يقرر حدود ومدى النظام القانوني للإقليم الفدرالي وحجم الاختصاصات والسلطات الممنوحة لذلك الكيان السياسي بموجب الدستور الاتحادي. لذا نتناول باختصار بعض تلك المعطيات التاريخية والاجتماعية والسياسية التي يستند إليها الشعب الكوردي وقواه السياسية في مطالبتها بالفدرالية لكردستان العراق كحل امثل لتأمين حق تقرير مصير الشعب الكوردي في الظروف الحالية.

محنة الشعب الكوردي في ظل الحكومات العراقية

ابتداء يمكن القول بان مختلف النظم السياسية التي تعاقبت على الحكم في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية، اعتمدت على نظام المركزية، الشديدة في الحكم، ومعاداة الديمقراطية ولم تعر أي اهتمام لحقوق الانسان ومنها الحقوق المشروعة للشعب الكوردي والاقليات القومية الأخرى، ولم تول أي اهتمام نحو بناء مؤسسات المجتمع المدني وكانت الحكومات العراقية تخرق باستمرار التزاماتها الدولية تجاه شعب كوردستان. خصوصاً الشعب الكوردي نذكر على سبيل المثال ان الادارة الذاتية التي ارضى بها مجلس عصبية الامم وتعهدت بها السلطات العراقية والسلطة البريطانية المنتدبة لم يتم تطبيقها على ارض الواقع كما ينبغي ولم تحقق تلك الحكومات المتعاقبة أي ادارة ذاتية تذكر تضمن المصالح والخصوصيات المحلية لشعب كوردستان... كما ان معاهدة الانكو عراقية الرابعة عام 193. جاءت خالية هي الأخرى من اية اشارة لحقوق الكورد في العراق، مما ادى ذلك إلى استيلاء الشعب الكوردي واندلاع احداث. ايلول الاسود في السليمانية عام 193. عندما قامت قوات من الشرطة والجيش بفتح النار على المتظاهرين

استكمالاً للشكوى المقدمة من موظفي شركة جابر بن حيان

السادة إدارة جريدة الاتجاه الآخر المحترمين..

تحية طيبة وبعد... استكمالاً لنشر كافة الحقائق ولكي تكون الجريدة عند حسن ظن القراء فيها، فقد نشرت جريدتكم مشكورة موضوعاً سبق أن أرسلناه حول موضوع (من ينصف هؤلاء/ نخبة من المستقلين وتاركي العمل من هيئة التصنيع العسكري) في العدد 135 بتاريخ 20-9-2003 فإننا نود إعلامكم بما يلي ونتمنى نشر هذا الجزء في نفس الموقع والصفحة التي نشر فيها الموضوع الأول:-

قام السيد مدير عام شركة جابر بن حيان/ الموصل، برفع طلبات أكثر من (600) منتسب من المستقلين والذين أنهيت خدماتهم إلى مقر الهيئة والإدارة المؤقتة لها في بغداد لغرض دراسة موضوع منح رواتب لهم والحقيقة يجب أن نذكر بأن هذا الإجراء تم قبل نشر الموضوع. وهذا يدل على حسن تفهم إدارة الشركة لمشاكل الموظفين ورغبة صادقة منهم لإنهاء معاناة هؤلاء الموظفين ونتمنى أن يحصل هذا الإجراء على موافقة أصحاب المراجع في بغداد. عند مواجهة مدير عام الشركة حول موضوع عدم تزويد هؤلاء بكتب تأييد لغرض تعيينهم في باقي الوزارات، اجاب بأن المستقبل ليس له علاقة بالشركة إدارياً فالمفروض أن لا تطلب أية وزارة أو دائرة بكتب عدم ممانعة منهم لأن الشخص غير عائد إليهم، وبعد أن يتم تعيين الشخص في دائرة معينة بالإمكان جلب كتاب من تلك الدائرة يطلب فيها تأييد فترة خدمته بالسنوات وعند ذلك سيتم تزويده بما يحتاج من تأييد لغرض إضافة خدمته السابقة، فالإجراء ليس خطأ من قبلنا ولكن خطأ من الدوائر الأخرى التي تطلب هؤلاء بكتب عدم ممانعة للتعيين قبل الشروع في قبولهم رسمياً. للتفضل بالإطلاع، ونشر ما ورد أعلاه استكمالاً لإظهار الحقائق ومنعاً لأي تفسير خاطئ لأننا جميعاً نهدف إلى خدمة أكبر شريحة ممكنة في المجتمع وليس مهاجمة شخص بحد ذاته، وإنما قوانين ونظم وضعت من قبل النظام البائد لإحكام السيطرة على المجتمع، ولكم منا كل الشكر.

المستقلين من شركة جابر بن حيان العامة

إلى شعب العراق

مجرد أمنيات

■ من ارض الغربة اكتب اليك يا وطن ومن عشرات آلاف من الاميال احن اليك يا عراق من بلد لا جاز له غير البحار والمحيطات من بلد حتى فصول السنة تختلف عنك يا عراق وطني تركتك منذ ثلاثة عشر سنة ونيف وكان الجلاء وازلامه في اوج حماقة وطني تركتك بلا وداغ واقتربت صحراء رفحاء بعد ان ضاقت بعيني كل مساحتك الشاسعة وطني كل بلدان العالم يزداد عدد سكانها الا انت وطني كل الدماء جفت الا في ارضك الطاهرة وكل البنائيات ارتفعت الا في اسوارك يا وطني وطني ابكك فراقي وغربني ووحدي.

وطني امتلكت بيتاً بمئات الآف في الغربة ولكن لا يساوي بردي في اهوارك وطني جاورني من اليمين يديفي ومن اليسار مارك لسنوات ولكني لم يسلم على اي واحد منهم كما كان يحييني زاير كاطع ذلك العراقي الشهم وطني كل شيء يدونك لاشي. لقد عشت في بلد يتحدث سكانه ثلاثة وستين لغة ويدينون بأديان مختلفة ولكنهم كلهم متوحدون تحت علم واحد. لا يعتدي اي واحد منهم على الآخر كلهم سواسية امام القانون.

كلنا مواطنين وكنت عندما انظر لهم تساورني الامنيات ان تكون وحدتهم في كركوك التي تضم ثلاثة قوميات وهم الاكرد والعرب والتركان ثلاثة قوميات وغالباً ما اسمع بين فترة وأخرى انهم غير متفقين فكيف ونحن الآن في استراليا ذات الثلاثة والسنتين قومية متفقين ومتوحدين تحت علم واحد لماذا عندما يتظاهر الاكرد يرفعون علماً وعندما يتظاهر التركمان يرفعون علماً ليس جميعهم عراقيون وللعراق علم ثلاثة وستين قومية ولغة وكلهم يعملون احياناً في تنظيف مدنهم مجاناً والعراقيون ولدوا في العراق ويا للاسف لم يتلوهوا لنظافة هذا البلد والذي لا يعرف ثمن العراق الا امن يجرب الغربة.

لماذا لم تبادر الحكومة الحالية ومجلس الحكم بتشغيل كل ابناء العراق ولتبدأ بالنظافة وترميم البنائيات والمدارس وبمبلغ رمزي كان يكون خمسة دولار يوميا وبذلك تضمن نظافة الشوارع والقضاء على البطالة الاجبارية والمال هو كله من ثروة العراق. فلان نسبة البطالة تتراوح السبعين بالمائة وقانون النظام الاجتماعي في كل الدول يجبر الحكومات دفع مبالغ لكل العاطلين عن العمل لحين حصولهم على العمل وبما ان العراق يمر بظروف خاصة لذا توجب تشغيل هؤلاء الشباب العاطلين وبمبالغ رمزية لحين توفر فرص العمل.

الامنية الأخرى يوجد في خارج العراق الان طاقات ذات مهارات عالية وبشتى الاختصاصات وذات شهادات عالية ويعملون في بلدان المهجر من الذي يمنع مجلس الحكم والحكومة الجديدة بتوجيه دعوات للعراقيين عامة والاختصاصيين منهم بصورة خاصة بالعودة والمشاركة في الاعمار والبناء ففي السابق كانت ثروة واموال العراق مخصصة لشراء الاسلحة المحرمة لقتل ابناء الشعب العراقي لماذا لم توجه هذه الثروة الآن في البناء والتكنولوجيا؟

امنياتى هذه لك يا عراق ويا شعب العراق فداً يا عراق انت في ذاكرتي فهل تتذكرني انت يا عراق؟؟؟

فاضل آل جويبير

